

الحذف مقارنة معرفية بين كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني ونظرية لسانيات النص

د. الصديق آدم بركات آدم*

كلية اللغة العربية بجامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم - جمهورية السودان ،

Sidigo1100@hotmail.com

التّشّرع: 2019/12/31

القبول: 2019/12/25

الإرسال: 2019/11/17

الملخص: الحذف من القضايا التي أهتم بها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز ، وأفرد لها بابا. وهو —أيضا— أداة مهمة من أدوات التماسك النصي في لسانيات النص. مما قادني لإجراء مقارنة بينهما.

يهدف هذا البحث إلى إجراء مقارنة بين كتاب دلائل الإعجاز للشيخ الجرجاني ولسانيات النص ؛ للكشف عن التكامل المعرفي في قضية الحذف. ويجب هذا البحث عن سؤال رئيس ، هو: ما أوجه التكامل المعرفي بين ما أورده الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز ولسانيات النص في قضية الحذف بوصفها أداة للتماسك النصي ؟ وقد توصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها: توجد بذور لنظرية لسانيات النص في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقد أثبتت ذلك الدراسات التي تناولت آراء الجرجاني ، ويوجد توافق إلى حد كبير بين كتاب دلائل الإعجاز ومراجع لسانيات النص التي اطلعت عليها في قواعد النص من تماسك واتساق وترابط ، وقد توافق الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز مع ما أورده علماء لسانيات النص عن الحذف بأنه ظاهرة نصية ، تقوم بدور أساسي في انسجام النص وترابطه وتماسكه. الكلمات المفتاحية :

الحذف ؛ مقارنة ؛ معرفية ؛ دلائل الإعجاز ؛ لسانيات النص

Abstract :

Deletion (Hazf) is one of the issues that Sheikh Abd al-Qaher al-Jarjani concentrates about in his book Evidence of Miracles (Dala'ilul I'jaaz) and written a special chapter for it, It is also an important tool for textual

* المؤلف المرسل: صديق آدم بركات آدم ، Sidigo1100@hotmail.com

consistency in the linguistics of text. Which led me to make proximity between them.

This research aims to make proximity between the book (Dala'ilul I'ijaaz) and the linguistics of the text. To discover the cognitive integrity in the deletion (Hazf) issue. This research answers the main question: What are the aspects of knowledge integration between what Sheikh Abdel-Qahir Al-Jarjani mentioned in his book (Dala'ilul I'ijaaz) and Linguistics of the Text in the issue of Deletion (Hazf) as a tool for Textual Coherence? The research revealed several results, the most important of which are: There are seeds for the theory of linguistics in the text in the book (Dala'ilul I'ijaaz) of Sheikh Abdul-Qaher Al-Jarjani, and there is a great agreement between the book of (Dala'ilul I'ijaaz) and references to the linguistics of the text that I have seen in the grammar of the text of coherence, consistency and interdependence, Al-Jarjani has agreed in his book with what Linguists have cited, that the text as deleting (Hazf) it as a textual phenomenon, which plays a fundamental role in the harmony, cohesion, and coherence of the text.

Key words : Deletion (Hazf) Approach, Cognitive, Dala'ilul I'ijaaz, Linguistics of the text.

مقدمة:

دراسة التكامل بين الدرس اللغوي التراثي للغة العربية واللسانيات الحديثة ما زالت بكرة، وتتطلب دراسات ومؤتمرات، فمن ذلك نجد بعض القضايا التي قدمها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز محل توقف للبحث والدراسة في ضوء اللسانيات الحديثة لإظهار التكامل المعرفي بين تراثنا اللغوي واللسانيات الحديثة. ومن تلك القضايا "الحذف" التي أهتم بها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، وأفرد لها باباً، وفي المقابل يعد الحذف أداة مهمة من أدوات التماسك النصي في لسانيات النص.

ينظر إلى أهمية هذا البحث من جانبين، أولهما يقارن بين قضية في التراث اللغوي العربي مع الدرس اللساني المعاصر، وثانيهما يتناول باب الحذف في دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني، الذي أولاه اهتماماً بالغاً أكثر من غيره من العلماء التراثيين، وحتى المعاصرين في الدرس اللساني، المعاصر مما زاد أهمية هذا البحث.

وتستخدم البحث المنهج الوصفي، وتمثل الحدود الموضوعية لهذا البحث في إجراء مقارنة بين آراء الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز في باب الحذف، ولسانيات النص في قضية الحذف أيضا.

ويتألف هذا البحث من ثلاثة أجزاء؛ يبدأ بالحديث عن لسانيات النص، وتتبع أقوال الإمام عبد القاهر الجرجاني لتحسس العلاقة بينهما، وفي الجزء الثاني تناولنا "التماسك النصي" في لسانيات النص ودلائل الإعجاز في مقارنة سريعة بينهما، ويمثل الجزءان توطئة للجزء الثالث الذي يمثل لب البحث، حيث تناول فيه الحذف بالدراسة والمقارنة في دلائل الإعجاز ولسانيات النص.

أولاً: لسانيات النص: تعددت تسمية لسانيات النص ولقد شاعت عدة تسميات منها، علم اللغة النصي، ونحو النص، وعلم النص.

تمثل لسانيات النص نقلة نوعية في مجال الدراسات اللغوية، فتحول اهتمام اللغويين من الجملة التي مثلت موضوع الدرس اللغوي لأمد بعيد إلى النص؛ لأن النص هو الوحدة الأساسية التي تتحقق من خلالها الوظيفة التواصلية للغة، ويمثل النص —أيضا— وحدة قارة تتيح دراسة الظاهرة اللغوية دراسة علمية، تحلله، وتصف بنيته؛ لتحدد وظيفة كل عنصر فيه؛ ولتلقف —كذلك— على طبيعة الرابطة بين مختلف عناصره(1).

ولقد برزت للتراث اللغوي العربي علاقة بدراسة النص، حيث تظهر إشارات هنا وهناك لقضايا تدرس فيها النصوص وتحلل من خلالها، ومن هذه الجهود جهود الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"، الذي يرى أن النص يتكون حسب قوانين النحو ومناهجه، ومن خلال ذلك يدرك أن علم النحو ليس نحو الجملة فقط، إذ يرى أن نحو الجملة جزء يسير من علم النحو (أي نحو النص حسب اصطلاح أبوخرمة)(2).

ويرى أبو خرمة(3) في موضع آخر أن كثيرا من الدارسين رأوا في دراسة قضايا (الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، ...) في دلائل الإعجاز وعيا مبكرا من الجرجاني بنحو النص، إلا أنهم تعسفوا في تأكيد قصديته دراسة تلك القضايا، ويظهر ذلك في مقدمات دراسات أولئك الباحثين من العرب الذين عنه بنحو النص.

وبين عبد الراضي(4) فضل عبد القاهر الجرجاني عما سبقوه في الإشارة إلى لسانيات النص في التراث اللغوي العربي بقوله: «على أن الإشارات النصية ظلت متناثرة في كتب النحو إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني، حيث جعل من هذه الإشارات نظرية في تناول النص وفهم أسرارها، وإدراك خباياه، في كتابه الذي لم تستكشف أبعاده بعد —على كثرة ما قيل عنه— وهو كتاب

دلائل الإعجاز، حيث بنى نظريته في النظم على معاني النحو، فكشف عن ارتباط الكلام ببعضه ببعض، وارتباط الكلام بالمضمون».

ومن زاوية أخرى نظر المهيري إلى الجرجاني بأنه قد خرج من بلاغة العبارة إلى بلاغة السياق. أي أنه بدلا من أن يلجأ إلى تفكيك الكلام، والتركيز على الجملة، أو العبارة، نظر إليهما نظر شمولية، فكل منهما جزء من كل يجب النظر إليه وفقا لمقتضيات السياق والاتصال. ويشرح خليل (5) ما ارتأه المهيري بقوله: «قيمة هذا الرأي تنبع من كونه يلتقي بوجهة النظر التي يحاول نحو النص إقناع الآخرين بها، وبأهميتها، وتوجيه الاهتمام من الجملة - البنية الصغرى - إلى السياق، أو البنية الكبرى بمفهوم هذا العلم».

ويرى الجرجاني أن النص لا يتكون إلا حسب قوانين النحو، ومناهجه، وهو هنا يدرك تماما أن علم النحو ليس نحو الجملة فقط؛ إذ يرى أن نحو الجملة جزء يسير من علم النحو (أي لسانيات النص).

ويرى أبو خرمة أن منهجية الجرجاني عند نظره في نصوص اللغة قائمة على هذا التقسيم، أن يبدأ دارس النص بنحو الجملة، فيثني بنحو ما فوق الجملة، ثم يعرج على نحو النص. قد اتفق الباحثون العرب في الآراء آنفة الذكر في لسانيات النص على أن الجرجاني قد أراد بها أورده في كتابه دلائل الإعجاز، ونظرية النظم دراسة النص، لا التركيب الجملي، وهذا يدعم الفرضية التي انطلق منها بحثنا هذا.

ثانيا: عناصر التماسك النصي:

تقوم لسانيات النص على دراسة اتساق النص وانسجامه وتماسكه، ويتجلى الاتساق في مظاهر عدة منها الترابط الموضوعي، والتدرج والاختتام، والهوية والانتماء، ويتحقق الانسجام والتماسك في دراسة البنية اللغوية للنص من خلال دراسته المتنوعة والمتداخلة بين عناصر النص (6).

وقد عبر عن ذلك بشكل آخر عبد الراضي (7) بقوله: «التماسك النصي أو الترابط النصي مصطلح يوحد بين الروابط الشكلية أو اللغوية، والروابط الدلالية للنص، أو توحيد لمعاري السبك والحبك، وبذلك تمثل دورا أساسيا في التحليل النصي».

«ويقصد بالاتساق ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة للنص / خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته» (8).

تهتم عناصر التماسك بدراسة الروابط والأدوات التي تسهم في إيجاد التماسك النصي للكلام، بصرف النظر عن طوله، أو قصره، وهذه الأدوات بعضها لفظي نحوي، وبعضها يمكن

التوصل إليه عن طريق السياق، كالعلاقات السببية المنطقية، والحالية والزمانية، وخلاف ذلك، وأن جل هذه الأدوات لا بد أن تكون وليدة الغرض أو المعنى، أو المحتوى الذي يتمثل في بنية الخطاب الكبرى (9).

وكان فضل الجرجاني كثيرا في دراسة موضوعات تتعلق بلسانيات النص وبيان آلياته انسجامه وتماسكه، إذ درس موضوعات عدة ترتبط بجودة النص، مثل الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والحقيقة والمجاز، والاستعارة والكناية والتعريض، وهي موضوعات تؤثر في المتلقي، وفي تمايز النصوص، وقوانين إنشائها، ولها أثر في تحديد مفهوم النص ذاته (10). وعلى الرغم من العناية الكبيرة التي حظي بها الجرجاني من الدارسين المحدثين، وعلى كثرة ما كتبوه عن كتابه (دلائل الإعجاز) ونظرية النظم فيه، إلا أن أكثرهم -إن لم يكن كلهم- لا يشيرون إلى آرائه من تهديد مبكر بعناصر التماسك النصي التي تدخل بلسانيات النص (11). ويشير خليل (12) إلى أن الجرجاني عن قصد أو عن غير قصد، تطرق إلى كثير مما يعرف بقواعد التماسك، الأمر الذي يشجعنا على التدقيق في هذه الفرضية، وإقامة الحجة على تقدمه وريادته في هذا المجال.

وقد كان الجرجاني رائدا في الكشف عن القواعد التي تؤدي إلى تماسك النصوص، وتعلق الجمل بعضها ببعض (13). وتخطى الجرجاني البحث في النظم إلى إيضاح العلاقات التي تربط الجملة بالآخرى، متجاوزا مهمة النحو التقليدي على تحليل الجملة مستقلة عما عداها من جمل، وعن الوظائف الاتصالية لكلام المفرد (14).

وقد تطرق الجرجاني إلى قواعد عناصر التماسك النحوي (النصي)؛ ومنها العطف، والإحالة، والتقديم، والربط بلام التعريف، والاسم الموصول، والتكرار، والحذف، والاستئناف، وهي قواعد قد أشار إليها ونبه عليها محدثون، منهم: رقية حسن، هاليداي، وفان ديك ولغويون آخرون (15).

والأمر أكثر وضوحا في هذا الجزء من سابقه، وقد حدد الجرجاني أبوابا في كتابه دلائل الإعجاز تحمل عناوين عناصر التماسك النصي، مثل: التقديم والتأخير، والحذف، وقد وصف الجرجاني هذه الأبواب في مطلعها وصفا دقيقا ينبئ عن دراسة عميقة قام بها مما يوجد توافقا كبيرا بينه ولسانيات النص في قضية عناصر التماسك النصي.

ثالثا: الحذف: نتناول في هذا الجزء من البحث قضية الحذف، التي تمثل بيت القصيد في هذا البحث، ونتناول هذه القضية من خلال مقابلة بين آراء الإمام عبد القاهر الجرجاني التي أوردها في كتابه دلائل الإعجاز، والآراء التي وردت في المصادر التي تناولت لسانيات النص من المحدثين، التي عثرنا عليها.

ونستعرض ذلك كله في شقين: إحداهما وصف الحذف فيهما، والآخر تناول أنواع الحذف فيهما أيضا. بمنهجية محدده حيث إننا نبدأ بعرض آراء الجرجاني أولا، ومن ثم آراء اللسانيين المعاصرين، فالمناقشة والمقاربة والمقارنة بينهما.

ونبدأ بوصف الحذف، فقد وصفه الجرجاني¹⁶ بقوله: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين... وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر، وأنا أكتب لك بديئا أمثلة مما عرض فيه للحذف، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه، وأنشد صاحب الكتاب:

اعتاد قلبك من ليلى عوائده # وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به # وكل خبران سار ماؤه خضل
قال: أراد ذاك ربع قواء أو هو ربع قواء».

وقد أطلق البطاشي (17) على وصف الجرجاني بقوله: «يتضح من الكلام السابق أن الجرجاني كان واعيا لمكان هذه الظاهرة العجيبة (أي الحذف) في اللغة، وإذا قرأنا عبارته منطلقين من الجو الذي نبحت فيه الآن (التماسك النصي)، يمكن أن نصل إلى نتيجة أن الحذف أو بالأحرى الفراغ الذي يتركه يؤدي بالمتلقي إلى الرجوع إلى الخطاب السابق للوصول إلى ما يسد به هذا الفراغ، مما يوجد علاقة بين السياق الحالي وما سبقه، فيحسن المتلقي بلذة هذا الجهد الذي بذله في قراءة النص وتفسيره، إضافة إلى ضمان وضوح الرسالة التي يتلقاها، لأنه شارك في إنتاجها، ولم يستأثر الرسل بذلك»، وهذا تفسير قول الجرجاني (لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر). لم يكن تعليق البطاشي شاملا لما أورده الجرجاني، حيث ركز على الزاوية التي نظر بها، وهي "التماسك النصي" لذلك لم يكن تعقيبه شاملا كشمول قول الجرجاني.

وقد عد البطاشي (18) الحذف ظاهرة نصية عرفها القدماء وعرفوا قيمتها السياقية. وواضح أنه تأثر بدراسته لآراء الجرجاني.

وقد علق دي بوغراندي على الحذف الاكتفاء بالمعنى العدمي، ويوضح ذلك بأن البنيان السطحية في النصوص غير مكتملة غالبا بعكس ما قد يبدو في تقدير الناظر، وفي النظريات اللغوية التي تضع حدودا واضحة للصواب النحوي أو المنطقي يتكاثر بحكم الضرورة نظرها إلى العبارات بوصفها مشتملة على حذف بحسب ما يقتضي مبدأ حسن السبك (19). وإذا ما قارنا ما ذهب إليه دي بوغراندي مع وصف الجرجاني، يمكن القول أن الأول قد ركز على الشكل أي

التماسك النصي، ولم يصل الشمول الذي جاء به الثاني، ونؤكد ذلك بقول دي بوغراندي موضع آخر: «إنه من غير المعقول بالنسبة للناس أن يحولوا كل شيء يقولونه أو يفهمونه إلى جمل كاملة، فلو فعلوا ذلك لكان أولى بهم أن يفضلوا أن يتكلموا بجمل تامة أكثر كثيراً ما يفعلون، فالاحتمال النحوي، ينتج تراكم لا فائدة فيها ولا وضوح، وتقوم معضلات مشابهة دون التفسير الحرفي لقوائم القضايا» (20).

ويسير فرج في طريق سابقه، ويحصر الحذف في سبك النص، إذ يعتمد المتكلم إلى حذف كلمة أو عبارة بدلاً من تكرارها، ويفترض وجود عنصر سابق يعد مصدراً للمعلومة المفقودة، إذ يترك العنصر المحذوف فجوة على مستوى البنية التركيبية، يمكن ملؤها من مكان آخر في النص (21).

ولا يعدو هذا الكلام لوصف التماسك النصي النحوي الشكلي، ولا يتطرق إلى الجوانب الأخرى التي ذكرها الجرجاني.

وفي موضع آخر عرف دي بوغراندي (22) الحذف بقوله: «هو استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن أو أن يوسع أو أن يعدل بواسطة العبارات الناقصة»، وهذا التعريف يعرض ما ذهبنا إليه في مناقشة ما سبقه، فالتركيز على التماسك والترابط النصي النحوي واضح. وقد عد دي بوغراندي (الحذف) من وسائل السبك التي تؤدي إلى الكفاءة النصية (23). وهذا يعرض تعليقنا على تعريفه للحذف.

ومن جانب آخر اللغات الإنسانية تميل إلى ظاهرة الحذف ميلاً طبيعياً؛ لأن المواقف الاتصالية تتطلب ذلك، إذ يستدعي الموقف الاتصالي الاختزال والاختصار حتى تصل الرسالة بوضوح من جهة، وحتى لا يشعر المتلقي بالسأم والملل من جهة أخرى (24). ووافق ذلك الجرجاني (25) في قوله: «فتأمل آلات هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً، وانظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم قلبت النفس عما تجده، وألطف النظر فيما تحس به، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن رب حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد». وهذا القول ينم عن سبق الجرجاني في وصف الحذف.

ويستشف مما ذكر أن المحذوف من الكلام لو بقي، فإنه يشكل خلافاً على مستوى النص؛ يتمثل في حشو وزيادات لا طائل من ورائها، خاصة إذا وجد في النص أو في محيطه من القرائن الحالية أو المقالية، ما يغني عنها (26). فالحذف طريقة في الربط أفضل من الاعتماد على الذكر، ويلمس ذلك في قول عبد القاهر: «الحذف باب دقيق المسلك» (27).

يعد الحذف أحد العوامل التي تحقق التماسك النصي ويتم ذلك الأمر من جانبين ، أولهما أن الحذف يترك فجوة في الخطاب تحث المتلقي عن البحث فيما يشغلها ويسدها، ويستعين في بحثه هذا بمكونات الخطاب الذي يبين يديه ، وثانيهما ما يشترطه علماء اللغة القدامى والمحدثين في المحذوف ، وهو أن يكون من جنس المذكور ، أو أن يكون في المذكور ما يدل عليه ، إذ بهذا لا يتعدى الحذف عملية تكرار حذف المكرر فيها مؤقتا ، فمثلا الشاهد الذي جاء به المبرد على الحذف:

نحن بما عندنا ، وأنت بما # عندك ، والرأي مختلف

والتقدير (راضون) ، وهكذا بعد التقدير للمحذوف ، يحدث الترابط بين الشطرين ، وذلك لتكرار اللفظ (28). وفي سياق آخر يشير البطاشي (29) إلى أن الحذف يحقق الترابط من خلال البحث عما يملأ الفراغ فيما سبق من خطاب ، وبذلك يقوم المتلقي للنص بعملية الربط التلقائي بين السياق الحالي وما سبق من خطاب .

وقد جعل خطايي الحذف علاقة داخل النص ، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق ، وهذا يعني الحذف علاقة قبلية (30). كما أن دور الحذف في الاتساق ينبغي البحث عنه في العلاقة بين الجمل ، وليس داخل الجملة الواحدة (31).

ولقد لخص الصبيحي (32) شروط الحذف بقوله : «الحذف ظاهرة نصية لها دورها أيضا في انسجام النصي والتحام عناصره. وشروطه في اللغة أن لا يتم إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنيا في الدلالة ، كافيا في أداء المعنى ، وقد يحذف أحد العناصر ؛ لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه ، وتدل عليه ، ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره» ، فالحذف ليس طردا لعنصر كامل ، بل هو انتقاد في ذكر الملفوظ بكل عناصره ، مع أن هذا ليس بحذف نحوي ، بل هو إضمار مع أن الحذف حاصل (33).

الحذف علاقة تنسجم مع أدوات التماسك النصي الأخرى ، وتتبادل معها الأدوار التركيبية والدلالية والسياقية ، ومن هذه العلاقات:

1- ربط الحذف مع الإبدال فقد دعا الباحثون الغربيون إلى ربط الحذف بما يسمى لديهم بالإبدال ، أي الحذف على نية تكرار اللفظ المحذوف .

2- ربط الحذف والمرجعية ، هناك علاقة بين الحذف والمرجعية ، إذ الحذف يمثل علاقة مرجعية لها سبق ، وقد تكون مرجعية الحذف خارجية ، أي غير نصية تعتمد على سياق الحال الذي يمدنا بالمعلومات التي تسهم في تقدير المحذوف . مع أن معظم الباحثين في لسانيات النص يرون أن الحذف ذا المرجعية الخارجية لا يحقق التماسك .

3- ربط الحذف بالبنية السطحية: تمثل الوحدة السطحية للكلام بأنها التكامل النحوي بين عنصرين لا يمكن لإحدهما على الأقل أن يستقل بالافراد، فينبغي للحذف عندئذ أن يعرف بواسطة عنصر تركيبى غير مرتبط بما حوله (34)، ويوضح ذلك البطاشي (35) بقوله: «فالمحذوف من الخطاب يقدر اعتمادا على البنية العميقة في التعامل مع النص، ولا يمكن تقديره حسب ما هو ظاهر من لغة الخطاب، وهنا يجب علينا الإشارة إلى أهمية طرف آخر من أطراف الخطاب، ألا وهو المتلقي، والحذف في الجملة الواحدة لا يحقق سبكا نصيا، بل لا بد من وجود أكثر من جملة، فالجملة الواحدة ليس فيها مذكور -في الغالب- يدل على المحذوف، حتى يمكن أن يتماسك المحذوف وما يدل عليه في الجملة، وغالبا مرجعية المحذوف لما سبق، وقد تكون مرجعية خارجية وذلك في سياقات معينة، حيث يقدم لنا السياق المقامي المعلومات التي نحتاج إليها في تفسير المحذوف، ولكن الحذف الخارجي يخرج عن تماسك النص الداخلي إلى تماسك النص مع السياق».

4- في الحذف لا يحل محل المحذوف أي شيء، ومن ثم نجد في الجملة الثانية فراغا بنويا يهتدي المتلقي إلى ملئه اعتمادا على ما ورد في الجملة الأولى، أو النص السابق، مثل: يقرأ أحمد قصة وفاطمة قصيدة (36).

ننتقل الآن إلى أنواع الحذف، فقد عدها الجرجاني (37) ثلاثة أنواع هي:

1. حذف المبتدأ، فجعل لحذفه موضعين؛ هما:
القطع والاستئناف: يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول، ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ، مثال ذلك قوله:
وعلمت أني يوم ذا # ك منازل كعبا ونهدا
قوم إذا لبسوا الحديد # تنمروا حلقا وقدا
ما اعتيد فيه أن يجيئ خبرا قد بني على مبتدأ محذوف، قولهم بعد أن يذكروا الرجل: فتى من صفته كذا، وأغر من صفته كيت وكيت. وكقوله:
ألا لا فتى بعد ابن ناشرة الفتى # ولا أعرف إلا قد تولى وأدبرا
فتى حنظلي لا تزال ركابه # تجود بمعروف وتنكر منكرا
2. حذف الفعل: يقول الجرجاني (38): «وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، وقد يضمرون الفعل فينصبون، كبيت الكتاب أيضا:
ديار مية إذ مي تساعفنا # ولا يرى مثلهم عرب ولا عجم
أنشده بنصب ديار على إضمار فعل كأنه قال: اذكر ديار مية». في الحقيقة المحذوف هنا الفعل وفاعله الضمير المستتر.

حذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجده حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به (39).

3. حذف المفعول: يقول الجرجاني 40: «وإذا قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ، وهو

حذف اسم، إذن لا يكون المبتدأ إلا اسما، فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصا، فإن الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن بصده أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الرونق أعجب وأظهر».

وقد قسم الجرجاني (41) حذف المفعول به إلى عدة أقسام، وهي:

خلو الفعل عن المفعول، وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه.

وقد حدد الجرجاني: أغراض في ذكر الأفعال المتعدية، مع حذف مفعوله، وهما غرضان:

الاقتصار على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي لغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد، وينهي ويأمر.

القصد أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك؛ لأن تعديته تنقص الغرض وتغير المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت: هو يعطي الدنانير كأن المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في نفسه.

أن له مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، ويقسم إلى:

جلى: لا صنعة فيه، فمثاله قولهم: أصغيت إليه، وهم يريدون أذني، وأغفيت عليه والمعنى جفني.

خفي: تدخله الصنعة يتفنن ويتنوع، ومثاله:

شجو حساده وغيظ عداه # أن يرى مبصراً ويسمع واع

المعنى لا محالة أن يرى مبصراً محاسنه ويسمع واع أخباره وأوصافه.

أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده قد علم أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعول

سواء بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلا أنك تطرحه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس

لغرض غير الذي مضى، وذلك الغرض الذي تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل، وتخلص

له وتنصرف بجملتها، وكما هي إليه، ومثاله قول عمرو بنمعديكرب:

فلو أن قومي انطقني رماحهم # نطقت ولكن الرماح أجرت

الإضمار على شريطة التفسير، وذلك مثل قولهم: أكرمني وأكرمتم عبدالله. أردت: أكرمني عبدالله وأكرمتم عبدالله. ثم تركت ذكره في الأول واستغناء بذكره في الثاني.

وقد استعرضنا الحذف لدى الإمام الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"، وقد حصره في أربعة أنواع، وهي: حذف المبتدأ، وحذف الفعل، وحذف الحال، وحذف المفعول. وقد فصل الجرجاني في حذف المفعول، وبين أن فيه لطائف أكثر من غيره، وقد جعله أربعة أقسام أيضاً. وبغرض المقارنة نورد آراء الباحثين في لسانيات النص تباعاً.

فقد قسم خطابي (42) الحذف إلى اسمي وفعلي وقولي، ويعني بالحذف الفعلي الحذف داخل المركب الفعلي. ويقصد بالحذف الاسمي حذف اسم داخل المركب الاسمي، والقولي الحذف داخل شبه الجملة. أما الصبيحي (43) فقد قسمه إلى ثلاثة أقسام: الحذف الاسمي، وهو ما لا يقع إلا في الأسماء المشتركة، ومثاله: أي الطريقين ستأخذ؟ هذا هو الأسهل.

الحذف الفعلي: وهو الذي يكون داخل المركب الفعلي، مثل: فيما كنت تفكر؟ المشكلة التي أرقنتني، والتقدير: أفكر في المشكلة.

الحذف داخل شبه الجملة، مثل: كم ثمنه؟ عشرون ديناراً، والتقدير ثمنه عشرون ديناراً. أما عبد الراضي (44) فقد جعل للحذف صور كثيرة، منها: حذف كلمة، أو حذف تركيب، أو حذف مجموعة من الجمل إلى غير ذلك من صور الحذف.

وقد حدد أبو خرمة (45) أن النص يقوم بعمليات حذف، هي:

حذف عنصر أساسي في النسب التامة، كالفاعل أو الفاعل، أو المبتدأ أو الخبر.

حذف تركيب كامل كالمبتدأ والخبر معاً أو الفعل والفاعل معاً أيضاً.

حذف عنصر واحد موضح كالمفعول أو الصفة أو المضاف أو المضاف إليه أو المجرور.

حذف شبه الجملة كحذف الجار والمجرور عادة.

وإذا قارنا بها أوردناه أنفاً، نلاحظ تشابهاً بين ما أورده الجرجاني ولسانيات النص في أنواع الحذف، يوجد بينهما تباين واختلاف فيه أيضاً.

فالتشابه يتمثل في توافق ما أورده الجرجاني عن أقسام الحذف وما أورده علماء لسانيات النص في حذف الاسم وحذف الفعل، ويدخل في حذف الاسم عند الجرجاني ثلاثة أشياء وهي حذف الفاعل وحذف في الحال وحذف المفعول، ويتفق في ذلك مع كل من خطابي والصبيحي، ولم ينص أبو خرمة على ذلك، وإنما ذكرها ضمن حذف عنصر أساسي وعنصر موضح.

أما أوجه الاختلاف والتباين بين الجرجاني ولسانيات النص في الحذف فهي أوضح وأكثر من أوجه التشابه، ونجملها في التالي:

قد أورد الباحثون في لسانيات النص حذف الجار والمجرور، ولم يتطرق لذلك الجرجاني. لم يتناول الباحثون في لسانيات النص الأغراض التي من أجلها يتم الحذف، وقد أفرد لها الجرجاني مساحات وتقسيمات تنم عن تفوقه على المحدثين في ذلك.

قد ركز الجرجاني على حذف المفعول، وأورد له أقساما، وبين له مزايا، وتجاهلته لسانيات النص، حيث أوردته ولم تفصل مزاياه، وبعضهم لم يذكره ضمن الأقسام الرئيسية، بل جعله فرعا لقسم رئيس. وبين ذلك خليل (46) بقوله: «ومما يؤكد أن الحذف يعتمد على آلية التذكر والاسترجاع عند عبد القاهر تفسيره لظاهرة تتكرر كثيرا، وهي حذف المفعول به والتخلي عنه، مع ضرورة ذكره، وكونه ركنا أساسيا في الجملة الفعلية التي تعتمد على مكون فعلي متعدد. فهو على وفق النظرية المسماة (بنظرية المحور) عند التوليديين التحويليين، يمثل منزلة المتلقي الذي يقع عليه أثر الفعل الذي ينفذه الفاعل — وعلى الرغم من ذلك كله، يحذف كثيرا، إذا كان الكلام السابق أو السياق يدلان عليه دلالة حالية أو لفظية. يقول مشيدا بهذا النوع من الحذف، وبأثره الجلي في تماسك الكلام، وترباط الجمل، نوع منه أن تذكر الفعل، وفي نفسك له مفعول مخصوص، وقد علم مكانه، إما لجرى ذكره، أو دليل الحال عليه، إلا أنك تسببه لنفسك، وتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل، إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه لشيء».

لم ألاحظ في ذكر أقسام الحذف لدى عبدالراضي وأبي خرمة والصبيحي وخطابي، ما يدل على أنهم يتحدثون عن الحذف في النص، والمتتبع للتقسيمات المقتضبة التي أوردوها كأنما تحدث عن حذف عنصر في جملة لا في نص، ولم ترد إشارة في حديثهم إلى ذلك. وفي المقابل تلمس ذلك في دلائل الإعجاز، حيث أبان في أكثر من موضع في أن الحذف عنصر لتماسك النص، وله أغراض دلالية وتركيبية وتداولية وسياقية تظهر في عرضه لهذه الظاهرة في باب الحذف.

يلاحظ الاختصار في تناول الحذف لدى الباحثين في لسانيات النص الذين عرضنا آراءهم في هذا البحث، فلم تتجاوز الأسطر أصابع اليد الواحدة لبعضهم. وفي المقابل أفرد لها الجرجاني بابا كاملا في كتابه دلائل الإعجاز.

ومما يجدر ذكره هنا أن أكثر التقسيمات التي ذكرت عن الحذف قريبا لها أوردته الجرجاني هو تقسيم أبي خرمة، والذي يلمح فيه أن الحذف هو حذف نصي لا تركيب.

الخاتمة:

نتائج البحث:

توجد بذور لنظرية لسانيات النص في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني، وقد أثبتت ذلك الدراسات التي تناولت آراء الجرجاني. يوجد توافق إلى حد كبير بين كتاب دلائل الإعجاز ومراجع لسانيات النص التي اطلعت عليها في قواعد النص من تماسك واتساق وترابط. قد توافق الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز مع ما أورده علماء لسانيات النص عن الحذف بأنه ظاهرة نصية، تقوم بدور أساسي في انسجام النص وترابطه وتماسكه. قدم الجرجاني الحذف على أنه علاقة تركيبية دلالية سياقية تداولية، ولم يفصل بين هذه الوظائف كما فعلت لسانيات النص. قد أورد الجرجاني أغراضا للحذف وبينها، وتظهر أكثر عند حديثه عن حذف المفعول به، منها:

إثبات المعنى.

دليل الحال عليه.

الإضمار على شريطة التفسير.

بينما تناست لسانيات النص ذلك في المراجع التي رجعنا إليها. والجدير بالذكر أن كافة المراجع التي استفدنا منها في هذا البحث لم تفصل في حذف المفعول به كما فعل الجرجاني. وفي ضوء هذه النتائج يوصي هذا البحث بـ:

دراسة التراث اللغوي العربي في ضوء النظريات اللسانية الحديثة.

دراسة آراء الإمام عبد القاهر الجرجاني في ضوء النظريات اللسانية الحديثة.

الاهتمام بتدريس التراث اللغوي العربي مقارنة بالنظريات اللسانية الحديثة.

الحواشي:

- 1- انظر: الصبيحي، محمد الأخضر، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008، 147.
- 2- انظر: أبو خرمه، عمر محمد، نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، ط1، إريد: عالم الكتب الحديث، 2004: 43 وما بعدها.
- 3- أبو خرمه، عمر محمد، نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، ط1، إريد: عالم الكتب الحديث، 2004: 43.
- 4- عبد الرازي، أحمد محمد، نحو النص بين الأصالة والحداثة، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 2008، 137.
- 5- خليل، إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، 216، رأي المهيري أورده خليل، ولم نطلع على بحثه.

6. انظر: الصبيحي، محمد الأخضر، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008، 82 وما بعدها.
7. عبد الراضي، أحمد محمد، نحو النص بين الأصالة والحداثة، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 2008، 124.
8. خطايي، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي 1991، 5.
9. خليل، إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، 237.
10. انظر: أبو خرمة، عمر محمد، نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، ط1، إربد: عالم الكتب الحديث، 2004، 43.
11. انظر: خليل، إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، 215.
12. خليل، إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، 215.
13. خليل، إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، 237.
14. خليل، إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، 237.
15. خليل، إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، 237 وما بعدها.
16. الجرجاني، الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، 2004، ص 146.
17. البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2013، 81.
18. البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2013، 71.
19. دي بوغراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب 1998، 34.
20. دي بوغراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1998، 341.
21. فرج، باقر محيسن، السبك والحبك في جزء المجادلة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة المثنى جمهورية العراق 2018، 50.
22. دي بوغراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1998، 301.
23. دي بوغراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1998، 301.
24. البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2013، 192.
25. الجرجاني، الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، 2004، 134.
26. الصبيحي، محمد الأخضر، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008، 93.
27. خليل، إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، 234.
28. البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2013م، 192.

29. البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع 2013م، 71.
30. خطايي، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي 1991، 21.
31. خطايي، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي 1991، 22.
32. الصبيحي، محمد الأخضر، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008، 92.
33. أبو خرمة، عمر محمد، نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، ط1، إربد: عالم الكتب الحديث، 2004، : 162 وما بعدها.
34. دي بوغران، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1998، 341.
35. البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2013، 193.
36. خطايي، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي 1991، 21.
37. الجرجاني، الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، 2004، 132-133.
38. الجرجاني، الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، 2004، 132.
39. الجرجاني، الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، 2004، 135.
40. الجرجاني، الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، 2004، 136-145.
41. الجرجاني، الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، 2004، 136-144.
42. خطايي، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي، 1991، 22.
43. الصبيحي، محمد الأخضر، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008، 93.
44. عبد الرازي، أحمد محمد، نحو النص بين الأصالة والحداثة، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 2008، 131.
45. أبو خرمة، عمر محمد، نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، ط1، إربد: عالم الكتب الحديث، 2004، 172.
46. خليل، إبراهيم محمود، في اللسانيات ونحو النص، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، 236.